# الهجرة غير الشرعية إلى الجزائر: الدوافع و آليات المكافحة

# Illegal migration to Algeria: motives and control mechanisms

**د. حاج جاب الله أمال [1*]، د. هريش سهام [2]،**

[1]المركز الجامعي تيبازة ،

[2]كلية الحقوق جامعة الجزائر 1

تاريخ الإرسال: 2022/06/16 تاريخ القبول:2022/06/26 تاريخ النشر: 2022/07/11

**الملخص:**

لقد عرفت ظاهرة الهجرة غير الشرعية في العقدين الأخيرين، تفاقما سريعا وخطيرا أصبح يهدد أمن الجزائر التي انتقلت من منطقة عبور إلى منطقة استقرار بسبب تدهور الأوضاع الأمنية و الاقتصادية لدول الجوار وبعض الدول العربية ، الأمر الذي عزز ظاهرة الهجرة غير الشرعية إلى الجزائر. هذه الوضعية فرضت على السلطات العمومية اتخاذ جملة من التدابير القانونية وكذا السياسية والأمني لمواجهة تفاقم هذه الظاهرة

**الكلمات المفتاحية:** الهجرة غير الشرعية إلى الجزائر، تجريم الهجرة غير الشرعية، الخطر الأمني للهجرة غير الشرعية.

## Abstract:

In the last two decades, the phenomenon of illegal migration has rapidly and seriously worsened, threatening the security of Algeria, which has moved from a transit zone to a stabilization zone owing to the deterioration of the security and economic conditions of neighbouring States and some Arab States. This has reinforced the phenomenon of illegal migration to Algeria. This situation has forced the public authorities to take a number of legal, political and security measures to counter the exacerbation of this phenomenon.

**Keywords**: illegal migration to Algeria, criminalization of illegal migration, security risk of illegal migration.

*المؤلف المرسل:

## مقدمة

لقد أصبحت الهجرة غير الشرعية مسألة أمنية أين أصبح يُنظر إليها على أنها مصدر يهدد هوية المجتمع. فالتهديد الأكبر الذي تحمله الهجرة الآتية من الأطراف هي التي تمس الأمن المجتمعي للدول التي تتجه إليها وهي دول المركز، خاصة ما يتعلق بهوياتها وقيمها.

وعليه فإن منطق أمننة الهجرة فرض توجه الدول إلى إتباع أساليب صارمة لمراقبة حدودها، وحولت المهاجر غير الشرعي إلى إنسان خطير لا بد من مراقبته من أجل الحفاظ على هوية المجتمع وخصوصياته، ما يعني أن الهجرة من خلال هذا المنطق الجديد أصبحت أحد أكبر التحديات التي تشغل الدول والمنظمات الدولية.

إن خطورة الهجرة غير الشرعية لاسيما تلك المتعلقة بالهجرة إلى الجزائر وما تشكله من خطر على أغلب المستويات الأمنية و الاقتصادية يدفعنا لطرح العديد من التساؤلات حول واقعها وجهود الدولة الجزائرية لمواجهتها بعض هذه التساؤلات يمكن إجمالها في الإشكالية التالية: **فيماتتجسد الآليات القانونية و الأمنية التي جندتها السلطات العمومية في الجزائر لمواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية إلى الجزائر ؟**

هذه الإشكالية التي ستتم معالجتها من خلال هذه الورقة البحثية اعتمادا على الخطة الموالية:

**المبحث الأول : واقع الهجرة غير الشرعية إلى الجزائر**

**المبحث الثاني : الآليات القانونية و الأمنية لمكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية إلى الجزائر**

## المبحث الأول : واقع الهجرة غير الشرعية إلى الجزائر

تعد ظاهرة الهجرة غير الشرعية من بين التهديدات التي تمس أمن الدول واستقراراها، فبالرغم من معاناة الجزائر من ظاهرة هجرة شبابها الى الضفة الشمالية للبحر المتوسط، أصبحت هي بدورها قبلة لمواطني الدول الأخرى من خلال ظاهرة الهجرة غير شرعبة الى الجزائر، الأمر الذي يستدعي ضرورة تشخيص واقع هذه الظاهرة ( **المطلب الأول** ) والوقوف أمام أهم الأسباب التي دفعت الى تفاقمها(**المطلب الثاني)**

**المطلب الأول : تشخيص لواقع ظاهرة الهجرة غير الشرعية إلى الجزائر و أثرها الأمني**

لقد عرفت ظاهرة الهجرة غير الشرعية في العقدين الأخيرين، تفاقما سريعا وخطيرا يهدد استقرار المنطقة ويمس بالمصالح الحيوية للعديد من الدول المتأثرة بها. وقد قدر عدد المهاجرين من إفريقيا إلىأوروبا- على سبيل المثال- عن طريق الساحل بـ 55ألف مهاجر سنة 2007 جنى من ورائهم المهربون 150 مليون دولار[1].

وقد شهدت الجزائر بدورها تنامي ظاهرة الهجرة غير الشرعية إلى أراضيها،فبعدما كانت مصنفة كمنطقة عبور قبل سنة 2007 ، لتتحول فيما بعد إلى منطقة استقرار، حيث تم تسجيل أكثر من 28 ألف من المهاجرين غيرالشرعيين في الجزائر، مما ترتب عنه جملة من المشاكل الأمنية خاصة لارتباط ظاهرة الهجرة غير الشرعية بجماعات الجريمة المنظمة.

فقد أحصت السلطات الأمنيةالجزائرية نسبة 12 % من الجرائم المرتبطة بترويج المخدرات والتزوير والاحتيال تورط فيها المهاجرون غيرالشرعيون الذين يقصدون الجزائر[2] ، هذا بالإضافة إلى جرائم أخرى كالإتجار بالأطفال، وتشكيل شبكات إجرامية كشبكات الدعارة وتهريب المهاجرين السريين، كما سمحت هذه الأخيرة بتسلل إرهابيين ضمن قوافل الهجرة غيرالشرعية.

و في هذا السياق، كشفت رئيسة الهلال الأحمر الجزائري، سعيدة بن حبيلس، في تصريح لها أوردته جريدة الشروق اليومي في عددها ليوم 7 فيفري 2017 ، عن احصائيات تخص الرعايا الأفارقة، الذين استغلتهم بعض العصابات في الدعارة والتسوّل، منهم أزيد من 11 ألف رعية بين نساء وقصّر حُوّلت خلالها 5 آلاف امرأة إفريقية للدعارة. وأشارتإلى أن الجزائر وعن طريق الهلال الأحمر الجزائري رحلّت إلى غايةهذا التاريخ 18 ألف رعية، وقد خصص الهلال الأحمر مبلغ مالي معتبر قدر بـ 70 مليار سنتيم من أجل تنظيم هذه العملية[3].

بمقابل ذلك عمدت جملة من التقارير لا سيما التقرير الصادرة عن وزارة الخارجية الأمريكية إلى تصنيف الجزائر سنة 2013 ضمن الصنف 03 الذي يدل على الدول التي تفتقر لآليات لمكافحة الاتجار بالبشر حيث ورد في هذا التقرير: "الجزائر بلد عبور، وإلى حد أقل، بلد مقصد وبلد مصدر لنساء يتم إخضاعهن للعمل القسري والإتجار الجنسي، وإلى حد أقل، لرجال يخضعون للعمل القسري"، وجاء في التقرير الأمريكي السنوي، أن الجزائر "لا تبذل الجهود المطلوبة لوقف تجارة البشر، وحماية الضحايا"،

ويتراوح عدد المهاجرين الأفارقة في الجزائر ما بين 30 ألفًا و100 ألف لاجئ إفريقي، حسب إحصاءات غير رسمية" .

هذا التقرير الذي لقي انتقادات كبيرة من طرف السلطات العليا حيث عارضت الجزائر رسميا سنة 2016 تصنيفها في الفئة 3 من بين الدول التي لا تحترم كليا أدنى المعايير للقضاء على الاتجار بالبشر و لا تبذل جهودا لبلوغ هذا الهدف معتبرة هذا التقييم "بعيدا عن تقييم صارم للوضع." و أكدت وزارة الشؤون الخارجية أن التقرير الذي "لم يقدر حق قدرها الجهود المعتبرة التي تبذلها الجزائر في مجال الوقاية من الاتجار بالبشر غير منصف حقا إزاء الموقف الواضح و الفاعل للدولة الجزائرية فيما يخص هذه الإشكالية."

وقد تم تدارك هذه الانتقادات من خلال تقرير سنة 2017 الذي أشار أن "الحكومة قد سجلت انجازات مهمة خلال هذه المدة إذ تحسن ترتيب الجزائر بانتقالها إلى قائمة المراقبة من الصنف2." حيث تتمثل هذه الانجازات في متابعة 16 مشتبها فيه في عملية الإتجار بالبشر وكذا تحديد هوية 65 ضحية عمل قسري مضيفا أن الجزائر بذلت مجهودات معتبرة "لتمتثل للمعايير الدنيا في مجال القضاء على الاتجار بالبشر. إلى جانب ذلك فقد منحت الحكومة الجزائرية للضحايا الذين تم التعرف على هويتهم إيواء مؤقتا بمركز العبور و مساعدة طبية و خدمات قاعدية بالرغم من وضعهم كمهاجرين غير شرعيين. و أظهرت الحكومة إرادتها السياسية لمواجهة هذه المشكلة عن طريق إصدار في سبتمبر المنصرم مرسوم رئاسي لتأسيس لجنة وزارية مشتركة مكلفة بتنسيق النشاطات المرتبطة بالوقاية من الاتجار بالأشخاص و محاربته و تزويدها بميزانية و عهدة لهذا الغرض[4].

**المطلب الثاني : دوافع الهجرة غير الشرعية إلى الجزائر**

تتسم ظاهرة الهجرة غير الشرعية بتشعبها وتعدد أبعادها ودوافعها، إذ تتحكم فيها عدة عوامل سواء كانت عوامل الطرد، الجب أو المساعدة لها. هذه العوامل تكون إما مرتبطة بالمنطقة الأصلية للمهاجرين (منطقة الأصل) أو عوامل مرتبطة بمنطقة استقبال المهاجرين (منطقة الوصول) أو عوامل مرتبطة بدول العبور. كل العوامل متداخلة وتؤثر كلها في هذا الحراك البشري عبر الجزائر إلا أن هناك عوامل أخرى ساعدت على تحويل الجزائر إلى دولة عبور ومحطة استقبال سواء كانت تتعلق بدول المصدر أو ما يتعلق بالجزائر نفسها.

وتتمثل أهم العوامل المتحكمة في هذه الظاهرة فيما يلي:

**أولا : غياب الاستقرار السياسي وكثرة الحروب الصراعات**

من بين العوامل التي تدفع بالبشر إلى هجر أوطانهم نجد الحالات التي تتعلق بعدم الاستقرار السياسي ونشوب الحروب والنزاعات المسلحة، من بين القارات التي عانت وما زالت تعاني من حالة الحروب وعدم الاستقرار نجد القارة الإفريقية التي عرفت خلال العقود الثلاثة الماضية أنواعًا شتى من الحروب الأهلية والنزاعات المسلحة واسعة النطاق، والتي أدت في بعض الحالات إلى غياب الدولة الأمر الي يخلق عدم الاستقرار والفوضى وهو ما يدفع إلى الهجرة.

ففي أفريقيا الوسطى ، دفعت الجرائم المرتكبة في رواندا والبورندي إلى حركة حوالي 3 ملايين من الأفراد، وكلك الصراع في الكونغو الديمقراطية وتوسعه في منطقة البحيرات العظمى أدى إلى حراك بشري ضخم في المنطقة مالي والنيجر.

وقد أبرز تقرير التنمية البشرية لعام 2016 أن من أسباب الهجرة لدى بعض الناس هو الرغبة في الحصول على درجة أعلى من الأمن المادي، لأن في حالة الحروب والنزاعات يسمح وضع الفراغ السياسي بأن تزداد التوترات بسبب استغلال بعض الأطراف للتوترات الاجتماعية الكامنة، وهو ما يرفع حجم المخاطر لدى بعض الأقليات. لها ففي حالة الانهيار السياسي وفقدان الاستقرار يتشكل الحراك البشري بحثًا عن الأمان، وأدت إلى الهجرة بالرغم من أن الهجرة في هذه الحال لا تخلو من المخاطر غير أنها تحميهم من الخطر الأكبر. كما أبرز التقرير أنه حديثًا يزداد اقتران الصراعات بتحركات السكان الواسعة سواء داخل الدولة أو خارجها، فمثلًا حالة مالي وليبيا وسوريا أين فر الأهالي من مدنهم في أعقاب الهجمات التي دمرت مساكنهم وحياتهم.

فقد شهدت السنوات الأخيرة حوادث غرق مراكب عدة لمهاجرين سوريين والأفارقة على الشواطئ الليبية والإيطالية والتركية، بعضها أعلن عنها وبعضها الآخر لم تعرف تفاصيلها أو هويات المهاجرين. وسبق لمفوضية شؤون اللاجئين أن أعلنت أن أكبر مجموعة من المهاجرين الذين وصلوا إلى إيطاليا بحرًا خلال 2013 هم من الجنسية السورية ومختلف الجنسيات الإفريقية.

كما تشكل أزمة اللاجئين السوريين واحدة من أخطر الأزمات الإنسانية التي يشهدها العالم خلال العقود الماضية؛ إ تجاوز عدد النازحين داخل الأراضي السورية 8 ملايين، وعدد اللاجئين بدول الجوار 4 ملايين لاجئ يشكلون نحو سدس عدد السكان ، إلى جانب دول أخرى كالجزائر التي استقبلت أكثر من

55 ألف لاجئ سوري إضافة إلى الأعداد الكبيرة من مختلف الدول الإفريقية التي تعيش أزمات الحروب والصراعات والفقر.

**ثانيا : الدوافع الاقتصادية والاجتماعية : العجز الاقتصادي الإفريقي وتفاقم الفقر**

يتميز الواقع الاقتصادي لأغلب الدول الإفريقية جنوب الصحراء بضعف هيكلي، وهو الأمر الي ساعد على زيادة المهاجرين فرارًا من هذا الوضع المتدهور. يعود هذا العجز إلى عدة عوامل أبرزها عوامل تاريخية، ويبرز ذلك في حركة الاستعمار والاستيطان الأوروبي والحروب التي اشتعلت بين القوى الأوروبية في هذه القارة، لعدة سنوات من أجل السيطرة على مواردها وثرواتها. هذا التنافس ترك آثارًا لا تزال تعاني منها القارة التي بقيت تابعة للدول الاستعمارية هيكليًا إ تعاني من عجز في المنافسة أمام المنتجات الأوروبية التي غزت أسواق هذه البلدان.

من بين مظاهر العجز الاقتصادي الي تعاني منه بعض الدول الإفريقية، نجد قلة الاستثمارات، إذ يعاني مجال الاستثمارات في أفريقيا من عدة عوائق، تجعل الدول الغنية تنفر منها فهي القارة التي ينظر إليها على أنها منطقة يسودها التخلف، الفقر، الأمراض، الحروب، الصراعات العرقية، وانعدام البنى التحتية. فالفساد وعدم الاستقرار يمثلان عقبتين قد يتعر تجاوزهما لتحقيق التقدم الاقتصادي، وبالتالي تبقى أفريقيا سوقًا غير مستغلة رغم أنها تتمتع بإمكانات كبيرة تؤهلها لكي تصبح مركزًا لكبار المستثمرين العالميين، لأنها غنية بالموارد البشرية والطبيعية خاصة المعادن[5].

إلى جانب قلة الاستثمارات نجد أن من بين المشاكل التي لا تزال ترهق الاقتصاد الأفريقي، مشكلة المديونية وهي من أكبر المشاكل التي تواجه حاضر القارة ومستقبلها باعتبارها تهدد الاستقرار الاقتصادي والسياسي والأمني. ما يميز وضع المديونية في أفريقيا أنه الأسوأ وأكبر بكثير من مديونية معظم الدول الأمريكية. لقد لازمت مشكلة المديونية الدول الإفريقية من أزمة 1929م وخلال السنوات الأخيرة من القرن الماضي ولقد توجهت نحو التأزم في الوقت الحالي مع تجليات الأزمة المالية لعام 2016م.

**ثالثا : غياب الأمن الوظيفي في مقابل الانفجار السكاني**

تعد البطالة وتناقص فرص العمل سواء في صفوف غير المؤهلين أو للحاملين للشهادات الجامعية من بين الأسباب التي تدفع إلى البحث عن مناصب العمل في دول الشمال، فمعدلات البطالة

في الدول الإفريقية جنوب الصحراء مرتفعة وما زاد من ارتفاعها هو التزايد السكاني الي يفوق النمو الاقتصادي بهذه الدول.من بين العوامل التي تؤدي إلى استفحال البطالة، هو النمو السكاني الكبير الي يفوق النمو الاقتصادي في أغلب الدول الإفريقية.

**رابعا : موقع الجزائر و قربهاالجغرافي من أوروبا**

إلى جانب الأسباب السالفة الذكر، توجد عوامل أخرى مساعدة تعمل على زيادة وتيرة الهجرة أو تسهيلها، والتي يتمثل أهمها في العامل الجغرافي الذي يتمثل في القرب من أوروبا، ذلك أن بعض الدول تشكل بوابة رئيسية وصلة وصل بين أفريقيا وأوروبا، هذا الموقع الجغرافي لبعض الدول ساعد على تسهيل عملية انتقال الأفارقة إلى الضفة الشمالية للمتوسط .فالموقع الجغرافي للمغرب العربي عامة جعله يتحول إلى بوابة نحو أوروبا، خاصة وأنه في بعض المناطق لا تتعدى المسافة بين السواحل المغاربية ونظيرتها في أوروبا بعض الكيلومترات، فإسبانيا لا تبعد سوى 14 كلم عن سواحل المغرب، إلى جانب قرب الجزائر من السواحل الفرنسية و الايطالية[6].

## المبحث الثاني : الآليات القانونية و الأمنية لمكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية الى الجزائر

أصبحت الهجرة غير الشرعية ترتبط بأمن الحدود وهو أحد أهم العناصر التي يعتمد عليها الأمن القومي من أجل حماية المجتمع ومصالحه، هذا الوضع أثار الاهتمام والقلق الشديدين لدى الدول ما دفعها إلى إعادة تقييم وتغيير قوانين وقواعد أمن الحدود المتبعة لديهاخاصة من خلال تجريم هذه الظاهرة **(المطلب الأول)**، وعملت على تطوير وتطبيق خطوات وسياسات أمنية أكثر صرامة وقوة على انتقال البشر عبر حدودها، من أجل منع التهديدات والأخطار التي تنجم عن هذه الحركة **(المطلب الثاني)**.

### المطلب الأول : تجريم ظاهرة الهجرة غير الشرعية

نظرًا إلى المخاطر التي تنجم عن ظاهرة الهجرة غير الشرعية عمدت عدة دول إلى تجريم الظاهرة وأمننتها خاصة الدول الأوروبية وذلك من خلال ربطها بعدة مخاطر أمنية أخرى. هذا الوضع جعل الجزائر تعمل بدورها على تجريم الهجرة غير الشرعية.

وقد كانت أول معالجة تشريعية لهذه الظاهرة من خلال القانون البحري الجزائري القديم الصادر بموجب الأمر 76-80 ، ال>ي عالج الهجرة السرية عن طريق البحر كجريمة محتملة لا ترقى إلى الجريمة الواقعة و لا إلى درجة الظاهرة ، ليتم تعديله سنة 1988 بموجب القانون رقم 98-05 ، الذي نصت المادة 545 منه على " أنه يعاقب بالحبس من 6 أشهر إلى 5 سنوات و بغرامة مالية من 10.000 دج إلى 50.000 دج كل شخص يتسرب خلسة إلى سفينة بنية القيام برحلة ....." فالملاحظ على هذه المواد هو معالجة الهجرة خارج الجزائر .

حيث صدرت جميع الأحكام القضائية الفاصلة بادانة المتهمين جنحة الهجرة السرية عن طريق البحر منذ 28-6-1998 إلى غاية 07-03- 2009 اعتماد على نص المادة 545 ، التي لا تتلاءم مع أحكام المادة الخامسة من بروتكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر و البحر و الجو[7] ، الذي صادقت عليها الجزائر بموجب المرسوم الرئاسي رقم 03-418 المؤرخ في 9 نوفمبر 2003 ، و بالتالي منذ ذلك التاريخ يفترض تجريم الهجرة السرية عن طريق البحر يمس فقط شيكات التهريب المستفيدة و ليس المهاجرين عبر الزوارق الموت لانهم مجرد ضحايا من منظور هذه التفاقية.

أما بالنسبة لظاهرة الهجرة إلى الجزائر ، فقد تم تجريمها من خلال القانون رقم 08-11 المؤرخ في 21 جويلية 2008 و المتعلق بشروط دخول الأجانب إلى الجزائر وإقامتهم بها وتنقلهم فيها[8]. حيث يركز هذا القانون في تجريمه للهجرة على حماية مصالح تتعلق بحفظ النظام العام،وهو ما يحمي الحدود من أنشطة الشبكات الإجرامية. فبموجب المادة 22 منه يطلب من الأجنبي قيد النزاع مغادرة الجزائر في غضون ثلاثين يوما. وفي حالة عدم استجابته ، نصت المادة 30 من هذا القانون على ترحيل الأجنبي بموجب قرار من وزير الداخلية ،إذا:

- ✓ تبين للسلطات الإدارية أن وجوده في الجزائر يشكل تهديدا للنظام العام ولأمن الدولة.
- ✓ صدر في حقه حكم أو قرار قضائي نهائي يتضمن عقوبة سالبة للحرية بسبب ارتكابه جناية أو جنحة.
- ✓ لم يغادر الإقليم الجزائري في المواعيد المحددة طبقا 22 الفقرتان 1و 2 ما لم يثبن أن تأخره يعود إلى القوة القاهرة.

من خلال إصدار هذا القانون الذي يجرم الهجرة غير الشرعية نجد أن الجزائر تكرس بدورها منطق أمننة الهجرة ، وهو ما يؤكد أن الهجرة أصبحت هاجسًا أمنيًا تتخوف منه الجزائر كغيرها من دول العالم كدول الاتحاد الأوروبي.

**المطلب الثاني : التدابير الأمنية و السياسية لمكافحة الهجرة غير الشرعية**

عملت الحكومة الجزائرية على تبني إستراتيجية لمواجهة ظاهرة الهجرة غير القانونية تتمحور حول الأولويات الثلاث الآتية:

**أولا: معرفة التدفقات:**من أجل سيطرة أفضل على التدفقات وعت الدولة الجزائرية بضرورة معرفتها، وبناء عليه تعمل الأجهزة الأمنية والمدنية بصورة منتظمة لتسجيل الإحصائيات الخاصة بحركة السكان الأجانب على الأراضي الجزائرية .كما يجري منذ سنوات إنشاء معهد للبحث والدراسات حول الهجرة، كما تم إنشاء مركز للوثائق والإحصائيات حول تدفقات الهجرة تحت إشراف وزارة الداخلية، والهدف من وراء هذا الاختيار هو تشجيع جمع المعلومات عن تدفقات الهجرة بمساعدة مصادر موثوق بها نابعة من هيئات مكلفة بحركة السكان الأجانب أي وزارة الخارجية والعمل والتضامن الاجتماعي والداخلية والجماعات المحلية المديرية العامة للأمن الوطني والجمارك والجيش الشعبي الوطني.[9]

**ثانيا : السيطرة على التدفقات** : فالشرطة والمصالح الأمنية على الحدود مكلفة بالسيطرة على الهجرة السرّية، وتتوزع بيانات الشرطة المتعلقة بالسيطرة على الأجانب الموجودين بصورة غير شرعية على الأراضي الجزائرية بين ثلاث أنواع من الأعمال[10]:

- ❖ التوقيفات.
- ❖ السجن والطرد :الأشخاص الموقوفين بسبب الإقامة غير الشرعية على الأراضي الجزائرية إمّا يقادون إلى الحدود أو يدخلون إلى السجن بعد الحكم عليهم بتهم متنوعة.
- ❖ الحكم المتسامح :لأسباب متنوعة بدت المسلطات الجزائرية رحيمة ومتسامحة اتجاها لوجود مؤقت لبعض فئات الأجانب على الأراضي الجزائرية، وبلك فضّلت السلطات الجزائرية لدوافع إنسانية تفاديا للجوء إلى الطرد والسماح بتجميع الأشخاص الموقوفين في مواقع تحت المراقبة.

**ثالثا: التعاون الدولي:**تولي السلطات الجزائرية وفي إطار جهودها لمكافحة تدفقات الهجرة اهتماما كبيرا للتعاون الإقليمي والأورو متوسطي لتحقيق نتائج ملموسة على أرض الواقع وذلك من خلال:

1) التعاون مع الدول الأوروبية :فالتعاون مع الدول الأوروبية سواء على مستوى المجموعة الأوروبية أو على المستوى الثنائي ( فرنسا –إيطاليا –إسبانيا ) على مستوى المجموعة يهدف إلى ترحيل المهاجرين السرّيين وتدعيم قدرات الحكومة الجزائرية في مجال التحكم في الهجرات.
2) التعاون الإقليمي :تحاول الجزائر من خلال إشراك دول الساحل أن تربط السيطرة على الهجرة غير الشرعية بترقية الدينامكية الإقليمية، وفي هذا الإطار تشارك في منظمة النيباد وتتعاون مع الهيئات الأمنية لدول الجوار كاتفاق التعاون الأمني مع مالي.

كما عملت الحكومة الجزائرية على إضفاء فاعلية أكبر على التعاون من مكافحة ومقاومة الهجرة غير الشرعية في البلدان المرسلة ودول العبور ودول الاستقبال من خلال اعتماد وتطبيق مقاربة متوازنة ومتناسقة في هذا المجال وخاصة من خلال وضع الإجراءات المناسبة، والتي تتمثل في[11]:

– تطوير آليات مقاومة الشبكات التي تعمل في التهريب غير القانوني للبشر والاتجار بالأشخاص، والبحث عن وسائل لتوفير المساعدات اللازمة لضحايا هذه المخالفات.

– تدعيم التعاون الفني خاصة في مجال تكوين وبناء قدرات العاملين، وتجهيز وسائل مراقبة للحدود.

– تطوير اتفاقيات إعادة القبول على أساس شروط يتم ضبطها بصفة مشتركة.

– تشجيع الانضمام إلى الاتفاقيات الدولية في هذا المجال وتطبيقها بصفة فعلية وخاصة البروتوكول الإضافي لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والهادفة إلى منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص.

– تطوير تعاون أكثر فعالية بين السلطات السياسية والأمنية والقضائية في مجال مكافحة المنظمات الإجرامية التي تسهم وتدعم الهجرة غير القانونية .

**الخاتمة**

من خلال هذه الورقة البحثية، يمكن الوصول إلى نتيجة مهمة وهي الوضع الخطير الذي أصبحت تشكله الهجرة الغير الشرعية إلى الجزائر على أمن و السلم المجتمعي، فقد أصبح المهاجرون غير الشرعيون مصدر خطر على أمن المواطنين وصحتهم العامة و كذا وقود الجريمة المنظمة .

ومن أجل مواجهة ذلك اتخذت السلطات العمومية في الجزائر جملة من التدابير القانونية من خلال القانون المنظم لتنقل الأجانب و كذا جملة الإجراءات الأمنية برزت خصوصا في التوقيفات و كذا الترحيل. ولعل أبرز هذه التدابير تلك المتعلقة بجهود التعاون الدولي والإقليمي التي تعمل على توفير بيئة مستقرة تسمح بالحد من تزايد ظاهرة الهجرة غير الشرعية .

فمن هلال كل ما تقدم، يمكن الوصول الى أن مكافحة ظاهرة غير الشرعية تتطلب اتخاذ العديد من الإجراءات و التدابير التي يمكن بلورتها في ضرورة:

- دعم مصالح أمن الحدود بالوسائل المادية و المالية وكذا التكنولوجيات المتطورة في مجال الاتصالات لمواجهة خطر الجرائن المترتبة على الهجرة غير الشرعية.
- تفعيل دور وسائل الإعلام في مكافحة هذه الظاهرةو كذا السعي الى إشراك خبراء في علم الاجتماع و علم النفس في مكافحة الهجرة غير الشرعية و الجريمة المنظمة.
- تشجيع التعاون الإقليمي و الدولي لمواجهة ظاهرة الهجرة غير خاصة من خلال تبادل المعلومات و تطوير قنوات التواصل مع تبادل الخبرات في هذا المجال .
- دعم مساعي استتباب الأمن في دوال الجوار الجزائري لتوفير بيئة داعمة تسمح باستقرار المهاجرين غير الشرعيين في دولهم الأصلية.

**المراجع المعتمدة**

1. الأخضر عمر الدهيمي، التجارب العربية في مكافحة الهجرة غير المشروعة: دراسة حول الهجرة السرية في الجزائر، جامعة نايف العربي للعلوم الأمنية، 2010.

2. فرج يوسف أمير، مكافحة الاتجار بالبشر و الهجرة غير الشرعية طبقا للوقائع والمواثيق و البروتوكولات الدولية، المكتب العربي الحديث ، الإسكندرية ، 2011.

3. فيليب فارج، الهجرة المتوسطية تقرير علم 2005 " حالة الجزائر" ترجمة أنور مغيث و شريف يونس، المفوضية الأوربية ، برنامج ميدا، معهد الجامعة الأوروبية، 2007 .

4. عثمان الحسن محمد نور و ياسر عوض الكريم المبارك ، الهجرة غير المشروعة والجريمة ، مطبوعات مركز الدراسات و البحوث القانونية، الرياض، 2008.

5. محمد مجدان، التهديدات الأمنية الإقليمية على الجزائر من منطقة الساحل والجنوب، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية ، العدد 05 ، جوان 2016.

6. تصريح اللواء الشريف عبد الرزاق خلال يوم إعلامي حول "أخطار الأوبئة أثناء تدفق اللاجئين والخبرة الطبية في الجيش الوطني الشعبي بورقلة الجزائر– 23 ماي 2013.

7. مقال منشور بجريدة الشروق يوم 7 فيفري 2017 بعنوان "عصابات استغلت 5 آلاف مهاجرة في الدعارة بالجزائر "

8. مقال منشور بجريدة الجزائر الجديدة بتاريخ 28 جوان2017 بعنوان "الجزائر تصعد فيالتصنيف الأمريكي حول الاتجار بالبشر" ،

9. SaharaMehdi Lahlou, Le Maghreb et les Migrations des africains du sud . Casablanca . 2003.

**النصوص القانونية**

10. القانون رقم 08–11 المؤرخ في 21 جويلية 2008 و المتعلق بشروط دخول الأجانب إلى الجزائر وإقامتهم بها وتنقلهم فيها (ج ر 232 الصادرة في 22 جويلية 2008)

11. المرسوم الرئاسي رقم 03–418 المؤرخ في 9 نوفمبر 2003 المتضمن المصادقة على بروتكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر و البحر و الجو المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية المعتمد من طرف الجمعية العامة في 15 نوفمبر 2000.

الهوامش

[1] د. محمد مجدان، التهديدات الأمنية الاقليمية على الجزائر من منطقة الساحل و الجنوب، المجلة الجزائرية للدراسات الساسية ، العدد 05 ، جوان 2016، ص 10.

[2]تصريح اللواء الشريف عبد الرزاق خلال يوم إعلامي حول "أخطار الأوبئة أثناء تدفق اللاجئين والخبرة الطبية في الجيش الوطني الشعبي بورقلة الجزائر– 23 ماي 2013.

[3]مقال منشور بجريدة الشروق يوم 7 فيفري 2017 بعنوان "عصابات استغلت 5 آلاف مهاجرة في الدعارة بالجزائر "، و الذي تم الاطلاع عليه يوم 4 ديسمبر 2017، على الموقع الالكتروني https://www.echoroukonline.com/ara/articles/513414.html

[4]مقال منشور بجريدة الجزائر الجديدة بتاريخ 28 جوان 2017 تحت عنوان "الجزائر تصعد في التصنيف الأمريكي حول الاتجار بالبشر" ، و الذي تم الاطلاع عليه يوم 04 ديسمبر 2017 على الموقع الالكتروني: ttp://www.eldjazaireldjadida.dz/spip.

[5] د. فرج يوسف أمير، مكافحة الاتجار بالبشر و الهجرة غير الشرعية طبقا للوقائع و المواثيق و البروتوكولات الدولية، المكتب العربي الحديث ، الاسكندرية ، 2011، ص 69.

[6] الأخضر عمر الدهيمي، التجارب العربية في مكافحة الهجرة غير المشروعة: دراسة حول الهجرة السرية في الجزائر، جامعة نايف العربي للعلوم الأمنية، 2010، ص 10.

[7]بروتكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر و البحر و الجو المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية المعتمد من طرف الجمعية العامة في 15 نوفمبر 2000

[8] الجريدة الرسمية رقم 232 الصادرة بتاريخ 22 جويلية 2008

[9]SaharaMehdi Lahlou, Le Maghreb et les Migrations des africains du sud . Casablanca . 2003 p 104.

[10] فيليب فارج، الهجرة المتوسطية تقرير علم 2005 " حالة الجزائر" ترجمة أنور مغيث و شريف يونس ، المفوضية الأوربيو ، برنامج ميد، معهد الجامعة الأوروبية، 2007 ، ص 69

[11] عثمان الحسن محمد نور و ياسر عوض الكريم المبارك ، الهجرة غير المشروعة و الجريمة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، مطبوعات مركز الدراسات و البحوث القانونية، الرياض، 2008، ص 88.